# مساهمة المدقق الخارجي في الحد من آثار ممارسات المحاسبة الإبداعية على جودة القوائم المالية على ضوء المعيار الدولي للتدقيق ISA 240

# The contribution of the external auditor to reducing the impact of creative accounting practices on the quality of financial statements in light of the international auditing standard ISA 240

**غالم نادية[1]، برياطي حسين[2]**

**Ghalem nadia[1], Beriati housseyn [2]**

[1] جامعة مستغانم–(الجزائر)، مخبر استراتيجية التحول إلى الاقتصاد الأخضر (Stratev)،
nadia.ghalem.etu@univ-mosta.dz

[2] جامعة مستغانم–(الجزائر)، housseyn.beriati@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2022/09/01 تاريخ القبول: 2022/12/19 تاريخ النشر: 2023/01/01

**ملخص:**

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على دور المدقق الخارجي في اكتشاف الغش والتقليل من آثار ممارسات المحاسبة الإبداعية على جودة القوائم المالية، وذلك من خلال معالجة المعيار الدولي للتدقيق رقم 240، توصلت نتائج الدراسة إلى أن الغش المتعمد ضمن القوائم المالية يساهم في تضليل مستخدميها مما ينعكس سلبا على جودة هاته القوائم وعليه فإن للمدقق الخارجي دور مهم في اكتشاف الغش وإعطاء مصداقية للقوائم المالية وفق الإجراءات التي حددها المعيار الدولي رقم 240" مسؤولية المدقق الخارجي في اكتشاف الغش عند تدقيق القوائم المالية".

**كلمات مفتاحية:** التدقيق الخارجي، جودة القوائم المالية، الأخطاء، الغش، المعيار الدولي ISA240.

**تصنيفات JEL**: M42، M48، M49

**Abstract:**

The study aims to highlight the external auditor's role in fraud detection and reduce the impact of creative accounting practices on the quality of financial statements by addressing International Auditing

[1] **المؤلف المرسل**: غالم نادية، **الإيميل**: nadia.ghalem.etu@univ-mosta.dz

Standard 240, The results of the study found that deliberate fraud in the financial statements contributes to misleading its users, which adversely affects the quality of these statements. Therefore, the external auditor has an important role to play in detecting fraud and giving credibility to the financial statements in accordance with the procedures defined by the International Standard No. 240 "The responsibility of the external auditor in detecting fraud when
auditing financial statements".

**Keywords:** External audit, quality of financial statements, errors, fraud, international standard ISA240.

**JEL Classification Codes :** M42, M48, M49.

1. **مقدمة:**

تعتبر القوائم المالية حلقة وصل بين المؤسسة الاقتصادية وبين مختلف الأطراف ذات العلاقة من مستثمرين، مساهمين وغيرهم من المجتمع المالي. وبما أن لهاته الأخيرة أهمية بالغة في عالم المال والأعمال وخاصة ما يتعلق بعمليات الاستثمار والتمويل فإنها تخضع لعملية تدقيق خارجي من قبل مهني مستقل والذي بدوره يساهم في إبداء الرأي حول عدالة القوائم المالية ومدى توافقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. هذا ونجد أن احتمال وجود أخطاء بالمستندات والسجلات المحاسبية أمر بديهي يرجع السبب فيه إلى المراحل المتعددة التي تمر بها البيانات المحاسبية من تسجيل، ترحيل، ترصيد، إعداد ميزان المراجعة وإجراء التسويات وعرض نتائج العمليات في الحسابات الختامية، ومن جهة أخرى يستطيع المحاسب وبناءا على رغبة الإدارة أن يتلاعب في القوائم المالية بغية احداث تحسين صوري في ربحيتها وذلك من خلال الاستفادة من تعدد البدائل في السياسات المحاسبية المستخدمة عند اعداد التقديرات المحاسبية بما يخدم أهداف الإدارة مما يؤثر سلبا على مصداقية تلك القوائم المالية و هذا ما يسمى بالمحاسبة الإبداعية. في هذا السياق من بين المخاطر التي يواجهها مدقق الحسابات أثناء عملية التدقيق تلك المخاطر الناجمة عن التحريفات الجوهرية للقوائم المالية بسبب استعمال المحاسبة الإبداعية عن طريق مختلف عمليات الغش والاحتيال وهنا تظهر مسؤولية المدقق الخارجي في التأكد من صحة المعلومات المالية المعروضة بالقوائم

المالية واكتشاف حالات الغش والاحتيال والتصرفات غير القانونية، مما يتطلب منه بذل العناية المهنية اللازمة عند إجراء عملية التدقيق مع مراعاة الالتزام بالمعايير المنصوص عليها في هذا الشأن ومنها معايير التدقيق الدولية لاسيما المعيار رقم ISA240 الخاص "بمسؤولية المدقق فيما يتعلق باكتشاف الغش عند تدقيق القوائم المالية".

### 1.1إشكالية الدراسة:

مع تفاقم الفضائح المالية التي عصفت بكبريات الشركات العالمية ظهر مصطلح الغش، الاحتيال، تجميل الحسابات وأيضا ما يسمى بالمحاسبة الإبداعية هذه المصطلحات كلها تصب في هدف واحد وهو التأثير على مصداقية وجودة القوائم المالية، في هذا الصدد استلزم إبراز دور المدقق الخارجي أثناء تأدية مهامه في اكتشاف حالات الغش والاحتيال وذلك بالاعتماد على ركائز منظمة للمهنة من بينها المعايير الدولية للتدقيق التي صدرت في هذا الشأن ونخص بالذكر المعيار رقم 240 والمتعلق بمسؤولية المدقق الخارجي باكتشاف الغش عند تدقيق القوائم المالية.

وعليه تم صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

**كيف يساهم المدقق الخارجي في التقليل من حالات الغش والاحتيال في القوائم المالية على ضوء معيار التدقيق الدولي رقم 240 "مسؤولية المدقق الخارجي فيما يتعلق باكتشاف الغش عند تدقيق القوائم المالية"؟**

عن هذه الإشكالية تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓على ماذا ترتكز جودة تدقيق القوائم المالية؟
- ✓هل يعطي المدقق الخارجي أهمية لمخاطر الغش والاحتيال في القوائم المالية؟
- ✓هل للمدقق الخارجي دور في التقليل من الغش والاحتيال في القوائم المالية والحد من أساليب المحاسبة الإبداعية؟

### 2.1فرضيات الدراسة:

تمت صياغة الفرضيات كالآتي:

- ✓ترتكز جودة تدقيق القوائم المالية على مدى إمكانية المدقق الخارجي من اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية.
- ✓للمدقق الخارجي أهمية لمخاطر الغش في القوائم المالية خلال العملية التدقيقية.
- ✓للمدقق الخارجي دور كبير في الحد من مخاطر ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال تقييمه الجيد والدقيق لمخاطر وجود الأخطاء الجوهرية والغش واتباع الإجراءات المهنية التي يستوفيها المعيار الدولي للتدقيق رقم 240.

**3.1أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة إلى:

-التعرف على ماهية جودة تدقيق القوائم المالية.

-التعرف على موضوع المحاسبة الإبداعية وأهم دوافعها للتأثير على مصداقية القوائم المالية.

-تبيان دور المدقق الخارجي فيما يخص اكتشاف الغش والاحتيال في القوائم المالية، من خلال معالجة المعيار الدولي للتدقيق رقم 240" **مسؤولية المدقق الخارجي فيما يتعلق باكتشاف الغش عند تدقيق القوائم المالية"؟**

**4.1أهمية الدراسة:**

تنبثق أهمية الدراسة من خلال معالجة أحد المواضيع الحساسة في مجال المحاسبة والتدقيق ألا وهو المحاسبة الإبداعية والتي تعد إحدى الطرق التي تؤثر على مصداقية القوائم المالية، بالإضافة إلى محاولة تسليط الضوء على أحد الآليات الممكنة للكشف عن مخاطر الغش والاحتيال في القوائم والتقارير المالية والمتمثل في الدور المحوري للمدقق الخارجي من خلال معالجة المعيار الدولي رقم240.

**5.1منهج الدراسة:**

تحقيقا لأهداف الدراسة، والاجابة على الإشكالية المطروحة ومعالجة الفرضيات قمنا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض مختلف الجوانب المتعلقة بموضوع المحاسبة الإبداعية ومسألة اكتشاف الغش والاحتيال في القوائم المالية من خلال مساهمة المدقق الخارجي في ذلك على ضوء المعيار الدولي ISA240.

### 6.1محاور الدراسة:

بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة والوصول للأهداف المرجوة قمنا بمعالجة العناصر التالية في الدراسة:

- جودة التدقيق الخارجي للقوائم المالية.
- ماهية المحاسبة الإبداعية.
- دور المدقق الخارجي في اكتشاف الأخطاء، الغش والتلاعبات حسب المعيار الدولي للتدقيق رقم 240.

## 2.جودة التدقيق الخارجي للقوائم المالية

### 1.2مفهوم التدقيق الخارجي:

يعرف التدقيق الخارجي بأنه:" عملية فحص لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمؤسسة تحت التدقيق فحصا انتقاديا منظما، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي للمؤسسة في نهاية فترة زمنية معلومة" (خالد أمين عبد الله، 2001، صفحة 13).وعرفه Porter:" على أنه عملية فحص حيادي مستقل والتي تتم وفا لمتطلبات الأطراف الخارجية التي تستفيد من خدمات المدقق والتي تنتهي إلى إبداء الرأي في القوائم المالية للمؤسسة عن طريق مدقق حيادي" (تمار خديجة، 2016، صفحة 44).

من خلال ما تم ذكره، يمكن القول بأن التدقيق الخارجي للحسابات يتمثل في مجموعة المبادئ والقواعد المهنية التي تحكم إجراءات فحص السجلات والدفاتر المحاسبية، للتحقق من صحة القوائم المالية الختامية، وأن هذه القوائم المالية تمثل بصورة صادقة عن الوضع المالي الحقيقي، ليتم بعدها إبداء رأي فني محايد من قبل المدقق الخارجي.

### 2.2 مفاهيم حول جودة تدقيق القوائم المالية:

تعتبر القوائم المالية المادة الأساسية لعملية تدقيق الحسابات يعتمد عليها المدقق الخارجي في أداء مهامه، تسمح بتقديم صورة صادقة عن الوضعية المالية للشركة (ياسين بن دغي و بلال شيخي، 2021، صفحة 137). وعليه سنقوم في هذا العنصر بتناول جودة التدقيق من جانب مدى اكتشاف الأخطاء

الجوهرية في القوائم المالية، حيث تعرف جودة التدقيق على أنها:" تدرس الناتج لعملية التدقيق وكيف يقوم المدقق بإيجاد الأخطاء في القوائم المالية أو باكتشاف الغش، كما تشير أيضا إلى مدى خلو القوائم المالية من الأخطاء والتحريفات الجوهرية وذلك بالتركيز على الالتزام بالمعايير المهنية" (شبلاوي إبراهيم، 2020، صفحة 182).كما تم تعريف جودة التدقيق للقوائم المالية من قبل " De Angelo" بأنها:" احتمالية قيام مدقق الحسابات باكتشاف التحريفات الجوهرية والأخطاء والثغرات في القوائم المالية والقيام بالإبلاغ عنها في التقرير الذي يصدره في نهاية عملية التدقيق" (Linda Elizabeth De Angelo, 1981, p. 186).

من خلال ما تم ذكره، نلاحظ أن جودة عملية التدقيق تؤثر على جودة القوائم المالية التي تصدرها المؤسسة محل التدقيق، كون تلك القوائم محل اعتماد العديد من المستخدمين خاصة عند اتخاذ القرارات، بالإضافة إلى أن جودة تقارير التدقيق تعبر عن قدرة محافظ الحسابات في الحصول على أدلة الاثبات ذات جودة مدعمة لرأيه المهني المحايد عن عدالة القوائم المالية. بالإضافة إلى ذلك نجد أن جودة تدقيق القوائم المالية تتعلق بمجموعة من العوامل أهمها: مدى اكتشاف المخالفات والأخطاء الجوهرية من قبل المدقق الخارجي والافصاح عنها في تقريره، مما يعكس مدى تمتع المدقق بالحياد والاستقلالية للتمكن من إعطاء مصداقية للبيانات المالية، وأيضا درجة الثقة التي يقدمها المدقق الخارجي لمستخدمي القوائم المالية. ونلخص أهم النقاط الأساسية لجودة تدقيق القوائم المالية في الشكل التالي:

**الشكل(1): النقاط الأساسية لجودة تدقيق القوائم المالية**

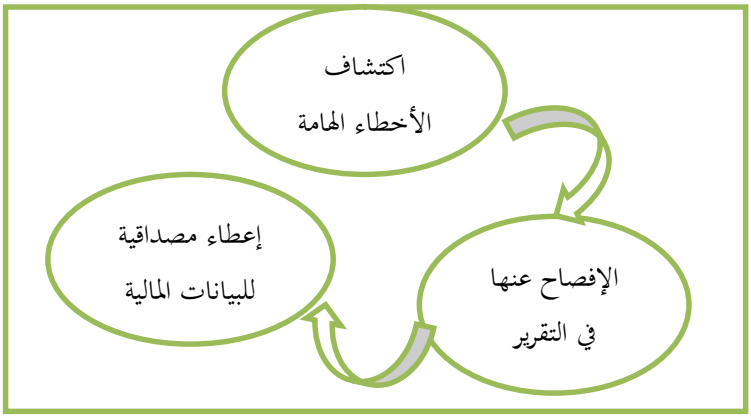

**المصدر**: من إعداد الباحثين

### 3.2أهمية جودة تدقيق القوائم المالية:

تنبع أهمية جودة تدقيق القوائم المالية من خلال النقاط التالية (بودونت أسماء، 2016، صفحة 50):

- تأكيد الالتزام بالمعايير المهنية: اهتمت العديد من المنظمات والهيئات المهنية بموضوع جودة التدقيق والرقابة عليها، وتعتبر المعايير المهنية بمثابة إرشادات لتطبيق إجراءات التطبيق، وتحتوي هذه المعايير خصوصا على معايير جودة تدقيق القوائم المالية سواء من جانب اكتشاف الغش من خلال المعيار الدولي للتدقيق رقم 240" مسؤولية المدقق الخارجي في اكتشاف الغش عند تدقيق القوائم المالية"، وأيضا من جانب الرقابة على جودة تدقيق القوائم المالية من خلال المعيار الدولي رقم 220"رقابة جودة تدقيق القوائم المالية".
- المساهمة في التضييق من فجوة التوقعات: تعرف فجوة التوقعات على أنها (الاختلافات بين توقعات كل من المستخدمين والمدققين تجاه جودة خدمات التدقيق المؤداة، وعوامل تشكيل تلك الجودة)، وأكد على أن السبب الرئيسي لوجودها هو انخفاض الأداء الفعلي للمدقق عن معايير التدقيق ومعايير الجودة، لذلك يعد تحسين جودة تدقيق القوائم المالية أحد أساليب تضييق فجوة التوقعات.
- تعزيز إمكانية اكتشاف الأخطاء والمخالفات في القوائم المالية: أكدت لجنة (tread way) على أن تحسين جودة تدقيق القوائم المالية يزيد من اكتشاف الأخطاء ويقلل من تحريف القوائم المالية، وبالتالي يزيد من كسب ثقة مستخدمي هذه القوائم.
- زيادة الثقة في تقرير المدقق ومصداقية القوائم المالية: الاهتمام بجودة تدقيق القوائم المالية مهم لتدعيم الثقة بتقارير التدقيق وذلك لما لها من دور فعال في إضفاء المصداقية على هاته القوائم المستخدمة في اتخاذ القرارات.

### 3.ماهية المحاسبة الإبداعية:

### 3.1تعريف المحاسبة الإبداعية:

تعرف" بأنها التغيير في السياسات والتقديرات المحاسبية للتأثير على المعلومات المحاسبية الظاهرة في القوائم المالية وبما يحقق أهداف فئة معينة" (تمار وآخرون، 2021، صفحة 295).

كما عرفت أنها:" إجراءات يتم استخدامها للتلاعب بالأرقام المالية وذلك لتضليل التقارير المالية وخداع مستخدميها، كما تعبر على أي إجراء لإدارة الأرباح أو تمهيد الدخل" (شبرو نذير و بن خليفة بالقاسم، 2021، صفحة 97). وعرف (Oriol Amat,2000) المحاسبة الإبداعية على أنها:" معالجة الأرقام المحاسبية باستغلال المنافذ الموجودة في المبادئ والمعايير المحاسبية والبدائل التي تتيحها بغرض تحويل القوائم المالية مما يجب أن تكون عليه إلى ما هي معدة لأجلها" (عز الدين القينعي و عبد الحق القينعي، 2019، صفحة 251). وعرفها أيضا كل من (Naser and Pendlebury) بأنها:" عبارة عن تحويل أرقام المحاسبة المالية عما هي عليه فعلا، إلى ما يرغب فيه المعدون من خلال استغلال أو الاستفادة من القوانين الموجودة أو تجاهل بعضها أو جميعها"(kamel naser & maurice pendlebury, 1992) .

ومن وجهة نظر(Belkaoui,2004) فإن "المحاسبة الإبداعية تمثل عملية تحويل الأرقام المحاسبية من وضعها الحقيقي إلى ما ترغب فيه الإدارة باستخدام العديد من الوسائل للتأثير في الدخل المحاسبي" (سعيدي فارس، 2020، صفحة 24). كما أشار الباحث (سعيدي فارس،2020) إلى أن المحاسبة الإبداعية فن من فنون الغش والاحتيال والتي تعمل على استغلال الثغرات الموجود في القوانين والمعايير المحاسبية لاسيما ما تعلق منها بطرق القياس والافصاح وذلك عن طريق استغلال الخبرات المتراكمة للمحاسبين ودرايتهم الكبيرة بميدان المحاسبة بغية الوصول إلى تحقيق أهداف معينة تخدم مصالح متعددة داخل الشركة، مما ينتج عنه قوائم وتقارير مالية لا تتوفر على الجودة اللازمة (سعيدي فارس، 2020، صفحة 27). من خلال ما أوضحته هذه التعريفات يمكننا القول انها تتفق في مجملها على أن المحاسبة الإبداعية تعمل على تزييف الواقع الحقيق للمركز المالي للشركة مما يترتب عنه تظليل لمستعملي القوائم المالية.

من خلال ما تم ذكره يمكن تلخيص أهم النقاط المتعلقة بالمحاسبة الإبداعية كما يلي:

- تمارس من قبل مؤهلين يمتلكون قدرات مهنية محاسبية عالية تمكنهم من التلاعب بالقيم التي يرغبون الحصول عليها؛
- المحاسبة الإبداعية عبارة عن إجراءات تخدم مصلحة أطراف على حساب أخرى ذات صلة بالشركة؛

- المحاسبة الإبداعية شكل من أشكال الاحتيال في مهنة المحاسبة (بهلولي نور الهدى، 2020، صفحة 369).

### 2.3 دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية:

تتعدد الدوافع والأسباب التي تؤدي بالإدارة لممارسة المحاسبة الإبداعية ومن بين أهم الدوافع نجد (فتحي موسى وآخرون، 2021، صفحة 258):

- سعي الإدارة إلى تحسين سمعة الشركة وإظهارها بصورة المنافس القوي في ميدان المنافسة من خلال العمل على خلق أرباح كبيرة ومركو مالي قوي محاسبيا وليس بالضرورة حقيقيا؛
- نظرية الوكالة وما ترتب عنها من ظهور تعارض في المصالح بين الإدارة الباحثة عن مصالحها الشخصية والوظيفية في المقام الأول من جهة وبين الملاك الراغبين في زيادة ونمو ثرواتهم عبر تعظيم القيمة السوقية لشركاتهم والتي تنعكس بشكل إيجابي على قيمة أسهمهم من جهة أخرى؛
- تعدد البدائل والسياسات المحاسبية الأمر الذي يفسح المجال أمام معدي القوائم المالية لإجراء تعديلات على القيم المالية وتقديم صورة مضللة عنها لتحقيق أهداف محددة مسبقا؛
- تعزيز فرص الشركة في الحصول على التمويل من المؤسسات المالية، حيث تقوم البنوك بوضع معايير ومؤشرات معينة لغرض تقييم أداء الشركات قبل منحا الائتمان ولذلك تسعى الإدارة لاستخدام المحاسبة الإبداعية لغرض عرض صورة جيدة عن أدائها التشغيلي والمالي شكليا بما يتوافق مع تلك المعايير وبالتالي التأثير بشكل إيجابي على قرار منح الائتمان؛
- اتفاق معدي القوائم المالية مع إدارة الشركة على استغلال الثغرات القانونية في دفع الضرائب (التهرب الضريبي) أو تخفيض الوعاء الضريبي؛
- الوفاء بالمتطلبات اللازمة حيث تتقيد إدارة الشركة بالعديد من المتطلبات القانونية والتعاقدية وأيضا بالمتطلبات التنافسية اللازمة لاستمراريتها والمحافظة على القيمة السوقية، إن تحقيق هذه المتطلبات يمكن الشركة من المحافظة على زبائنها واستمرار تطورها لذلك تستعين الشركة بأساليب المحاسبة الإبداعية للوفاء

بالمتطلبات اللازمة عندما لا تسمح ظروفها التشغيلية والاستثمارية بتحقيق تلك المتطلبات (شبرو نذير و بن خليفة بالقاسم، 2021، صفحة 99).

أوضحت هذه النقاط البعض من الدوافع وراء استخدام المحاسبة الإبداعية وعليه فإن اللجوء إلى المحاسبة الإبداعية مهما كان يحقق مكاسب كثيرة للشركة في الأجل القصير إلا أنه يؤدي إلى مشاكل خطيرة في الأجل الطويل وينعكس على إضعاف الكفاءة التشغيلية والاقتصادية لهذه الشركات.

## 4.دور المدقق الخارجي في اكتشاف الغش والتقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية حسب المعيار الدولي للتدقيق رقم 240

### 1.4 مفهوم معيار التدقيق الدولي 240" مسؤولية المدقق الخارجي في اكتشاف الغش عند تدقيق القوائم المالية":

أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين سنة 2004 معيار التدقيق الدولي ISA240 تحت عنوان" مسؤولية المدقق الخارجي عن اكتشاف الغش عند تدقيق القوائم المالية"، وجاء هذا المعيار ليضع الإجراءات الضرورية المتعلقة بمسؤولية المدقق عن الغش عند تدقيق القوائم المالية، حيث يشير المعيار إلى ضرورة قيام مدقق الحسابات عند تخطيط وتنفيذ إجراءات التدقيق بالتأكد من خلو البيانات المالية من الأخطاء الناتجة عن الغش (منذر طلال مومني و جمال ابراهيم بدور، 2008، صفحة 40).

من هذا التعريف نجد أنه تكون هناك تحريفات في البيانات المالية إما عن طريق حدوث الغش أو الخطأ وهنا نلاحظ أن العامل المميز بين الغش والخطأ هو إذا كان التصرف القائم الذي يؤدي إلى التحريف في القوائم المالية يعتبر متعمدا أو غير متعمدا (ياسين بن دغي و بلال شيخي، 2021، صفحة 139).

**1.1.4تعريف الخطأ:** تم تعريف مصطلح الخطأ حسب المعيار الدولي للتدقيق رقم 240 على أنه:" التحريفات غير المقصودة في البيانات المالية مثل أخطاء حسابية أو كتابية في السجلات وفي المعلومات المحاسبية، أو أخطاء السهو وسوء تطبيق المبادئ والسياسات المحاسبية" (منذر طلال مومني و جمال ابراهيم

بدور، 2008، صفحة 40). ويمكن تقسيم الأخطاء إلى عدة أنواع (محمد حولي، 2017، الصفحات 341-342):

**-أخطاء الحذف أو السهو:** تتمثل في الأخطاء الناتجة عن عدم إثبات عملية بأكملها أو أحد طرفيها بدفتر اليومية، أو عدم ترحيل طرفي العملية أو أحدهما إلى حساباتها الخاصة بالدفتر الكبير كليا أو جزئيا، والسهو أو الحذف الكامل للقيد لا يؤثر على توازن ميزان المراجعة مما يجل اكتشافه صعبا، أما الحذف الجزئي فيكون اكتشافه سهلا لما يترتب عليه من عدم توازن ميزان المراجعة.

**-أخطاء ارتكابية:** وتكون ناتجة عن الخطأ في العمليات الحسابية (طرح أو جمع أو ضرب) أو نتيجة إجراء القيود المحاسبية بطريقة غير صحيحة كليا (لا يتأثر بها ميزان المراجعة) أو جزئيا (يتأثر بها ميزان المراجعة).

**-الأخطاء الفنية (أخطاء في تطبيق المبادئ المحاسبية):** تشمل الأخطاء التي تحدث نتيجة عدم فهم المبادئ والأصول المحاسبية المتعارف عليها أو الجهل بها وطرق تطبيقها.

**-أخطاء متكافئة أو معوضة:** يقصد بها الأخطاء التي تتكافأ مع بعضها أي الخطأ الذي يحدث قبل خطأ آخر بنفس القيمة وبالجانب المعاكس للخطأ الأول مما يؤدي إلى تكافؤ الخطآن، وهكذا فإنها لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة مما يجعل اكتشافها صعبا ولا يستطيع مدقق الحسابات اكتشافها إلا إذا بذل عناية تامة في عملية المراقبة المستندية والحسابية.

**2.1.4تعريف الغش:** حسب المعيار الدولي رقم 240 يمثل الغش:" أي فعل مقصود من قبل شخص واحد أو عدة أشخاص من الإدارة أو الموظفين أو أطراف ثالثة، والذي ينتج عنه تحريف في البيانات المالية وقد يتضمن الغش: التلاعب والتزييف وتعديل السجلات أو المستندات، واختلاس الأصول، وحذف تأثيرات العمليات من السجلات المحاسبية، وتسجيل عمليات وهمية" (منذر طلال مومني و جمال ابراهيم بدور، 2008، صفحة 40). ويتميز الغش بالخصائص التالية (أمينة بوفرح، 2020، صفحة 04):

-يكون الغش نتيجة لفعل مقصود؛

-له تأثير جوهري على مصداقية القوائم المالية؛

-كلما ازدادت الأطراف المتواطئة في عملية الغش كلما ازدادت صعوبة اكتشاف أعمال الغش؛

-البيئة التي يكون فيها نظام الرقابة الداخلية ضعيف هي الأكثر عرضة لحدوث عمليات الغش؛

من خلال ما تم ذكره نستنتج أن الخطأ عبارة عن تحريف غير متعمد في البيانات والقوائم المالية وأن احتمال حدوثه موجود في أي نظام محاسبي وفي أي مرحلة من المراحل التي تمر بها عملية إعداد القوائم المالية، بينما الخطأ الجوهري(الغش) هو تحريف متعمد بهدف التلاعب والاحتيال في الحسابات المالية. وفسرت العديد من الدراسات الأسباب التي تجعل الأفراد متورطين في عمليات الغش والاحتيال، وذلك من خلال وجود ثلاثة ظروف يطلق عليها اسم مثلث الغش(fraud triangle) الذي يتكون من العناصر (منذر طلال مومني و جمال ابراهيم بدور، 2008):

- **الفرص** (Opportunities): تتمثل في الظروف المناسبة التي تسمح بارتكاب الغش، ومن أمثلة هذه الظروف نذكر (بعاشي خالد، 2021، صفحة 60):

-انعدام الرقابة الداخلية في المؤسسة أو عدم فعاليتها، مما يفسح المجال لمرتكبي الغش بتزييف الحقائق.

-القدرة المعرفية والمهارة الفنية لدى مرتكبي الغش، وما يقابلها من ضعف لنظام الرقابة داخل المؤسسة.

-استغلال الثقة التي وضعتها الإدارة في مرتكبي الغش.

- **ضغوطات أو دوافع** (Incentives/pressures): وجود ضغوطات أو دوافع لارتكاب الغش سواء كانت من قبل الإدارة أو الموظفين، حيث غالبا ما تنشأ احتياجات فورية مثلا وجود ديون كبيرة للموظف أو رغبة الإدارة الكبيرة في تحقيق الأرباح.
- **مبررات/ تصرفات**: وجود مبررات لارتكاب الغش فوجود سلوك معين أو أشخاص أو قيم مضللة قد تسمح للإدارة أو الموظفين بارتكاب الغش ولعل ذلك بسبب تواجدهم في بيئة تفرض عليهم ضغوطا لدرجة أنهم أصبحوا يبررون للقيام بأعمال مخادعة ومضللة.

### 2.4الدور المحوري للمدقق الخارجي في اكتشاف الغش والاحتيال:

المدقق الخارجي هو الشخص المخول قانونا لفحص القوائم المالية السنوية للشركة والإبداء برأي فني محايد حول مصداقية القوائم المالية، حيث عرف القانون 10-01 المؤرخ في جوان 2010 في مادته 22

محافظ الحسابات باعتباره مدققا خارجيا بأنه:" كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركة والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به" (القانون 01-10، جوان 2010، صفحة 07). هذا وأشار المجمع الأمريكي للمحاسبين AICPA إلى ضرورة التزام المدقق الخارجي بمجموعة من المعايير المهنية الأخلاقية منها: الأمانة والنزاهة من خلال عدم تحريف الحقائق والتلاعب فيها، بذل العناية المهنية اللازمة من خلال التخطيط والاشراف للحصول على الأدلة الكافية التي تدعم رأيه، بالإضافة إلى التحلي بصفة الاستقلالية من خلال التحرر من كافة القود التي تؤثر على رأيه حول صحة القوائم المالية.

### 1.2.4مسؤولية المدقق الخارجي اتجاه الغش والخطأ في القوائم المالية حسب المعيار ISA240:

يثير اكتشاف الخطأ والغش في القوائم المالية عادة الكثير من التساؤلات لدى العديد من الأطراف، من السؤول عن منع واكتشاف الخطأ والغش هل هو مدقق الحسابات أم هي إدارة الشركة التي عليها إقامة نظام سليم للرقابة الداخلية ووضع الإجراءات والأنظمة اللازمة لمنع الأخطاء والغش والارتباطات غير القانونية (محمد حولي، 2017، صفحة 343)، وفي هذا الصدد كانت إجابة معايير التدقيق الدولية واضحة حيث نص المعيار الدولي ISA240على أن مسؤولية منع حدوث الأخطاء والغش هي مسؤولية الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة بشكل رئيسي، بينما يعتبر المدقق الخارجي للحسابات مسؤولا عن اكتشاف التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية سواء كانت ناتجة عن الخطأ أو الغش (مداح عبد الباسط و سعيدي يحي، 2017، صفحة 180). وعليه تتمثل مسؤولية المدقق الخارجي حسب المعيار الدولي للتدقيق ISA240 في النقاط التالية (سعيدي فارس، 2020، الصفحات 223-224):

-يجب على المدقق الخارجي أن يتحصل على إقرار من الإدارة يتضمن مسؤولياتها عن تصميم وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية لمنع واكتشاف الأخطاء والغش؛

-المدقق مطالب بتقدير المخاطر التي يمكن أن تحدث وتتميز بكونها ذات الأهمية النسبية (خيراني العيد، 2022، صفحة 82)

-يجب على المدقق الخارجي بذل العناية المهنية اللازمة والتي تتطلب منه دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية وتحديد الإجراءات والاختبارات الملائمة، وعمل برنامج تدقيق شامل يتضمن إجراءات إضافية إذا تبين للمدقق وجود تحريف مادي في القوائم المالية (فاتح سردوك، 2015، صفحة 122)؛

– على المدقق الحفاظ على أسلوب الشك المهني طوال عملية التدقيق مع مراعاة إمكانية وجود تحريف هام ومؤثر ناتج عن الغش، وذلك على الرغم من خبرته السابقة مع الشركة فيما يتعلق بأمانة الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة؛

– الإبلاغ عن التحريفات الجوهرية التي تنتج عن وجود الغش بأسرع وقت إلى المستوى الإداري المطلوب؛

### 2.2.4إجراءات التدقيق الواردة في المعيار الدولي ISA240حول الكشف عن الغش:

أشار المعيار الدولي للتدقيق رقم 240 الخاص بمسؤوليات المدقق فيما يتعلق باكتشاف الغش إلى إجراءات ومتطلبات مهنية يجب على المدقق الخارجي الالتزام بها عند عملية تدقيق القوائم المالية للمؤسسة محل التدقيق، وتتمثل في (شبرو نذير و بن خليفة بالقاسم، 2021، صفحة 99):

**-الحفاظ على نزعة الشك المهني:** وفقا للمعيار الدولي 240 يتطلب من المدقق الحفاظ دائما على نزعة الشك المهني أي التشكيك الدائم فيما إذا كانت المعلومات وأدلة التدقيق التي تم الحصول عليها توحي بوجود تحريف جوهري بسبب الغش. بالإضافة إلى أن الشك المهني يضمن تقييما انتقاديا لأدلة الاثبات المتوفرة لدى المدقق لذلك فإن عثوره على أية مؤشرات تشير إلى احتمالية وجود تلاعبات بحسابات الشركة موضوع التدقيق تقتضي منه بذل عناية مهنية وإجراءات دقيقة تمكنه من الوصول إلى تأكيد معقول على وضعية القوائم المالية، وعليه فإن الحفاظ على مستوى معين من الشك المهني يساعد على التخفيف من حدة المخاطر المحتملة في حال تضمنت القوائم المالية أي تحريفات (سعيدي فارس، 2020، صفحة 220).

**-المناقشة بين أعضاء فريق العمل:** ينص المعيار على القيام بجلسات مناقشة من قبل أعضاء فريق العمل والأطراف المسؤولة في الشركة حول إمكانية تعرض القوائم المالية لتحريفات جوهرية ناتجة عن الغش،

ويتطلب هذا المعيار إجراء هذه المناقشات كجزء من مرحلة التخطيط لعملية التدقيق (محمود حسن مصطفى، 2012، صفحة 164). كما يسمي البعض هذه المناقشات بجلسات العصف الذهني حيث يعرف على أنه:" أسلوب علمي يعتمد على توليد أكبر ما يمكن من الأفكار الإبداعية التي يتوقع من خلالها المساهمة في تحديد مشكلة ومن ثم التوصل إلى حلها من خلال المناقشة وتبادل الآراء" (حافي هدى، 2019، صفحة 105).

**-الحصول على المعلومات اللازمة عن المخاطر المتعلقة بالتحريفات الجوهرية:** القيام بتجميع أكبر قدر ممكن من المعلومات اللازمة لتحديد مخاطر التحريفات الجوهرية الناتجة عن الغش، وذلك باتباع المدقق ببعض الإجراءات والمتمثلة في (شبرو نذير و بن خليفة بالقاسم، 2021، صفحة 101):

-إدارة المؤسسة والمكلفون بالحوكمة: حيث يقوم بإجراء استفسارات من أدارة المؤسسة والمكلفون بالحوكمة فيها حول تقييمها لمخاطر احتمال وجود أخطاء جوهرية في البيانات المالية بسبب الغش، التعرف على أسلوب الإدارة في التحديد والاستجابة لمخاطر الغش في المؤسسة، الاستفسار حول كيفية ممارسة المكلفين بالحوكمة لعملية الاشراف على آليات الإدارة الخاصة بتحديد مخاطر الغش وتقييم لنظام الرقابة الداخلية للتخفيف من تلك المخاطر.

-دراسة وتقييم عوامل خطر الغش: على المدقق تقييم فيما إذا كانت المعلومات التي تحصل عليها من الإجراءات الأخرى لتقييم المخاطر والأنشطة ذات العلاقة تشير إلى وجود أكثر من مخاطر الغش.

**-الاستجابة للمخاطر المقيمة للتحريف الجوهري بسبب الغش:** تتمثل استجابة المدقق لنتائج تقييم مخاطر التحريفات الجوهرية الناتجة عن الغش في ثلاث طرق (محمود حسن مصطفى، 2012):

- ✓ الاستجابات العامة: تمثل الاستجابات التي يكون لها تأثير عام على كيفية أداء عملية التدقيق وتشتمل على الاستجابات المتعلقة بتكليف الأفراد ذوي المعرفة والمهارة والقدرات المناسبة التي من خلالها يستطيع التعامل مع نتائج تقييم مخاطر التحريفات الجوهرية، وكذا الاستجابات المتعلقة بالمبادئ المحاسبية للتعرف على ما إذا كان تطبيقها يتم بشكل ملائم أم غير ملائم قد يؤدي إلى تحريف جوهري بالقوائم المالية.
- ✓ الاستجابة المتعلقة بطبيعة، توقيت ومدى إجراءات التدقيق: حيث يستجيب المدقق لمخاطر الغش المحددة من خلال تعديل توقيت وطبيعة إجراءات التدقيق بهدف توفير دليل أكثر مصداقية أو معلومات إضافية

من خلال تعديل توقيت وطبيعة إجراءات التدقيق بهدف توفير دليل أكثر مصداقية أو معلومات إضافية تعزز معلومات أخرى.

✓الاستجابة المتعلقة بدراسة مخاطر تخطي الإدارة للضوابط الرقابية: يشير المعيار رقم 240 إلى أن الإدارة تمتلك إمكانيات متوفرة على ارتكاب الغش نظرا لأنها في وضع يسمح لها بالتلاعب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في السجلات المحاسبية وعرض معلومات مالية مضللة وذلك بحكم سلطتها وصلاحيتها، وكاستجابات المدقق لدراسة مدى تخطي الإدارة للضوابط الرقابية يتعين عليه القيام بالإجراءات التالية: فحص قيود اليومية والتسويات الأخرى للتعرف على مدى وجود تحريف جوهري ناتج عن الغش، فحص التقديرات المحاسبية من حيث مدى وجود تحيز يمكن أن يؤدي إلى تحريف جوهري ناتج عن الغش حيث غالبا ما تعد التقارير المالية الاحتيالية نتيجة التحريف المتعمد في التقديرات المحاسبية، بالإضافة إلى تفهم الأساس المنطقي للعمليات غير العادية الهامة لتقييم ما إذا كانت هذه العمليات يمكن أن تؤدي إلى تقارير مالية احتيالية.

**-إبلاغ الأطراف المعنية:** عندما يتأكد المدقق بإمكانية حدوث الغش حتى وإن كان هذا الغش غير جوهري فإنه يتعين عليه إبلاغ المستوى الإداري المناسب، وفي حالة الغش الجوهري الذي يتضمن الإدارة العليا والذي يؤدي إلى تحريف جوهري بالقوائم المالية فإنه يجب على المدقق إبلاغ لجنة التدقيق أو مسؤولي الحوكمة بالشركة.

**-توثيق دراسة المدقق لمخاطر الغش:** يشير المعيار رقم 240 إلى ضرورة توثيق أعمال المدقق فيما يتعلق بتقييم مخاطر التحريف الجوهري، وذلك من خلال ما يلي:

-القرارات المهمة التي تم التوصل إليها أثناء المناقشة بين فريق العمل فيما يتعلق بإمكانية تعرض القوائم المالية للتحريف الجوهري بسبب الغش.

-مخاطر التحريفات الجوهرية الناتجة عن الغش التي تم التعرف عليها بالإضافة إلى وصف كيفية الاستجابة لتلك المخاطر. والإجراءات التي تم أداؤها للحصول على المعلومات اللازمة عن مخاطر التحريفات الجوهرية.

-توثيق نتائج إجراءات التدقيق، بما في ذلك تلك الإجراءات المصممة لمواجهة خطر تجاوز الإدارة لأدوات الرقابة.

## 5.خاتمة:

تمثل القوائم المالية المصدر الأساسي لتقييم الوضعية المالية لأي شركة، وبالتالي المعلومات المتضمنة في هاته القوائم يجب أن تتسم بالمصداقية والجودة والتأكد من خلوها من أي تحريف أو تضليل أو تجميل حساباتها هذا التضليل والتجميل ورد تحت اسم المحاسبة الإبداعية. وعليه حاولنا من خلال هذه الدراسة توضيح دور المدقق الخارجي فيما يتعلق باكتشاف الغش عند تدقيق القوائم المالية وذلك لضمان جودة هاته القوائم وذلك حسب ما ينص عليه معيار التدقيق الدولي رقم 240، وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج نلخصها في النقاط التالية:

-تمارس المحاسبة الإبداعية للتلاعب بالحسابات قصد تحقيق أهداف محددة من خلال تضليل مستخدمو القوائم المالية، لذلك يتعين على المدقق الخارجي أن يكون على يقظة للكشف عن حالات الغش والتلاعب؛

-جودة القوائم المالية تعكس مدى خلوها من الأخطاء والتحريفات الجوهرية ومدى الالتزام بالمبادئ والقواعد المحاسبية المتعارف عليها عند إعدادها؛

-للمدقق الخارجي أهمية بجودة تدقيق القوائم المالية ومدى تمثيلها الصادق للوضعية المالية للمؤسسة، وهذا من خلال الالتزام ببذل العناية المهنية اللازمة واكتشاف الأخطاء الجوهرية عند عملية تدقيق القوائم المالية؛

-حسب المعيار الدولي للتدقيق رقم 240 فإن للمدقق الخارجي دور محوري في مسؤوليته حول اكتشاف الأخطاء والتلاعبات بالحسابات الختامية للمؤسسة، إضافة إلى ذلك الالتزام بتطبيق هذا المعيار من شأنه أن يساهم في التقليل من أساليب المحاسبة الإبداعية والحد من مخاطر الغش والتلاعب ضمن القائم المالية، مما يؤدي إلى إضفاء الجودة والمصداقية عليها، وبعث الثقة في مستخدميها اتجاه المدقق الخارجي،

على ضوء ما تم التوصل إليه، قمنا بوضع التوصيات التالية لتفعيل جودة تدقيق القوائم المالية:

-ضرورة اهتمام المدقق الخارجي بجميع عناصر القوائم المالية لاكتشاف مختلف الأخطاء والتحريفات، بالإضافة إلى ضرورة الحفاظ على الشك المهني وبذل العناية المهنية اللازمة عند تدقيق القوائم المالية؛

-تعزيز الالتزام بتطبيق المعايير الدولية للتدقيق والمحلية للرفع من مستوى الإفصاح والشفافية؛

- العمل على رفع مهارات المدقق الخارجي في الكشف عن سياسات المحاسبة الإبداعية والتوعية بخطورتها والتي تؤثر سلبا على جودة القوائم المالية؛

**قائمة المراجع:**

1. kamel naser ،maurice pendlebury .(1992) .a note on the use of creative accounting .british accounting review ،(24)p111-118.

2. Linda Elizabeth De Angelo .(1981) .auditors size and audit quality . journal of accounting and economics ،volume 03,number 03

3. القانون 01-10. (جوان 2010). مهن الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد. الجريدة الرسمية رقم 42، الجزائر.

4. أمينة بوفرح. (2020). مسؤولية المدقق الخارجي في اكتشاف الخطأ وعمليات الغش في ظل معايير المراجعة الدولية. مجلة المالية وحوكمة الشركات، المجلد04(العدد02)، 16-01.

5. بعاشي خالد. (2021). مدى مراعاة محافظ الحسابات لتطبيق النظام المحاسبي المالي(دراسة ميدانية). أطروحة دكتوراه، تخصص تدقيق مالي ومحاسبي، جامعة جيلالي اليابس-سيدي بلعباس-.

6. بهلولي نور الهدى. (2020). دور محافظ الحسابات في كشف ممارسة المحاسبة الابداعية على قائمة المركز المالي الصافي للشركات الجزائرية-دراسة ميدانية لعينة من محافظ الحسابات. مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10(العدد 01 مكرر الجزء الثاني)، ص383-364.

7. بودونت أسماء. (2016). محاولة صياغة مؤشرات قياس جودة التدقيق. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية تسيير و علوم تجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة.

8. تمار خديجة. (2016). تقارير التدقيق الخارجي في ظل إلزامية تطبيق معايير التدقيق الدولية. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تدقيق، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم-.

9. تمار وآخرون. (2021). مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من آثار المحاسبة الابداعية على القوائم المالية. مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 15(العدد 02)، 294-304.

10. حافي هدى. (2019). ممارسة أساليب المحاسبة الابداعية ضمن القوائم المالية وطرق إكتشافها. مجلة إستراتيجيات التحقيقات الاقتصادية والمالية، المجلد1(العدد 1)، ص108-89.

11. خالد أمين عبد الله. (2001). علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعلمية. عمان الأردن: دار وائل للطباعة والنشر.

12. خيراني العيد. (2022). مدى مساهمة وكفاية معايير التدقيقي الجزائريةNAAفي التقليل من ممارسات الفساد الاداري والمالي. مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 05(العدد 01)، ص94-78.

13. سعيدي فارس. (2020). تأثير ممارسات المحاسبة الابداعية على كفاية الافصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية وسبل الحد منها. أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة،جامعة البليدة2.

14. شبرو نذير، و بن خليفة بالقاسم. (2021). أثر تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم 240 الخاص بمسؤوليات المراجع في الكشف ومنع الاحتيال عند مراجعة القوائم المالية في التقليل من ممارسات المحاسبة الابداعية. مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 06(العدد 01 مكرر)، ص ص94-106.

15. شبلاوي إبراهيم. (2020). واقع وآفاق التدقيق الخارجي في الجزائر في ظل معايير التدقيق الدولية ومعايير التدقيق الجزائرية. أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبية.

16. عز الدين القينعي، و عبد الحق القينعي. (2019). أساليب المحاسبة الابداعية وتأثيرها على القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية من وجهة نظر المدقق الخارجي. مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة باتنة1، المجلد20(العدد02)، ص268-243.

17. فاتح سردوك. (2015). تطوير مهنة مراجعة الحسابات في مواجهة المشاكل المعاصرة. رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة.

18.فارس سعيدي، و العرابي حمزة. (2020). تأثير ممارسات المحاسبة الابداعية عى مبدأ الافصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد12(العدد03)، ص411-395.

19.فتحي موسى وآخرون. (2021). الاتجاهات الحديثة في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية. المجلة الدوليةللدراسات الاقتصادية، المجلد 5(العدد18)، ص274-255.

20.محمد حولي. (2017). مسؤولية مراجعي الحسابات في اكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية(دراسة ميدانية لعينة من مراجعي الحسابات في الجزائر). مجلة رؤى الاقتصادية، المجلد 07(العدد 02)، ص 353-378.

21.محمود حسن مصطفى. (2012). دراسة تحليلية لمعايير المراجعة الأمريكية والدولية والمصرية المتعلقة بمسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش. مجلة دار المنظومة، المجلد16(العدد01)، 199-139.

22.مداح عبد الباسط، و سعيدي يحي. (2017). مسؤولية محافظ الحسابات في كشف الغش والخطأ في القوائم المالية. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، الجزء03(العدد10)، ص188-173.

23.منذر طلال مومني، و جمال ابراهيم بدور. (2008). مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم 240 والخاص بمسؤولية المدقق عن كشف الغش ومنعه. مجلة دراسات العلوم الادارية، المجلد35(العدد01)، ص60-39.

24.ياسين بن دغي، و بلال شيخي. (2021). مدى تطبيق مدقق الحسابات معيار التدقيق الدولي 240"مسؤولية المرااجع عن دراسة الغش عند تدقيق القوائم المالية" حالة الجزائر. مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04(العدد 03)، ص152-133.